تجارب رائدة في مجال التعليم بالعالم الإسلامي

ميدان التعليم من أهم الميادين التي عُني بها ديننا الحنيف، وحث عليها كتاب ربنا وسُنة نبينا صلى الله عليه وسلم؛ فالتعليم أساس نهضة الشعوب، وهو المحرك الرئيس لتطور الحضارات، وأساس بناء الأجيال لمستقبل يسوده الأمن والسلم المجتمعيان؛ ولذا حرص العالم من حولنا على وضع تصنيفات عالمية ومقاييس جودة متطورة لرصد أبرز الدول والتجارب الناجحة في هذا السياق.

ولا شك أن حضارتنا الإسلامية كانت لها الريادة على غيرها من الحضارات في مجال العلم والمعرفة، وظلت فترة من الزمن تنير طريق النهضة والتقدم لغيرها من الحضارات؛ وهو ما يشهد به التاريخ الذي لا يكذب ولا يتجمل في تقديم الحقائق؛ بل وهناك أسماء لامعة مازالت أسماؤها تتردد في ردهات العلم والمعرفة في أنحاء العالم؛ والواقع خير شاهد على ذلك.

وإذا كانت هناك بعض المعيقات التي وقفت أمام استمرار صعود قطار التعليم والنهضة لدينا؛ فإن هذا لا ينفي وجود تجارب رائدة تستحق الرصد والمتابعة، والتحليل والتقييم؛ لاستلهام هذه التجارب الماثلة والقائمة بعضها على أسس ذات مرجعية حضارية إسلامية في دول وأقطار أخرى، من باب «وفي ذلك فليتنافس المتنافسون».

فمن التجربة التركية الرائدة في ظل حزب العدالة والتنمية الذي أولى قضية التعليم اهتماماً كبيراً، نضجت ثماره في فترة وجيزة، إلى التجربة القطرية الصاعدة إلى العالمية في فترة صغيرة لا تتجاوز ١٦ عاماً، ثم إلى إحدى التجارب المتنوعة في منطقة شرق آسيا، ومع التجربة البروناية، التي تسير في طريقها لتحقق رؤيتها (٢٠٣٥) على هدى من ربها وبصيرة من أمرها.

ولا يقتصر الأمر على الدول الإسلامية المستقرة؛ بل إن الأقليات الإسلامية في الدول الغربية رغم ما يقابلها من تحديات فلها تجاربها الناجحة في هذا الأمر، كالمدرسة الإسلامية بالبرازيل، ومدرسة الرابطة الإسلامية بالنرويج.

ومن التعليم المباشر إلى التعليم عن بُعد، وتلك التجربة الرائدة في هذا المجال لجامعة المدينة العالمية الماليزية.

نستعرض هذه التجارب في هذا الملف.■

التجربة الرائدة لتركيا في مجال التعليم

اهتمت الحكومات التركية بالجانب التعليمي منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣م، وقد كانت الجامعات التركية محط أنظار الطلبة من خارج تركيا في أواخر القرن العشرين الماضي، ولكن القفزة الكبرى في مستوى التعليم وتوسعه في تركيا تزايدت منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢م وحتى الآن، فقد تضاعف عدد الجامعات التركية الرسمية والخاصة، ومع تزايد اهتمام حكومة العدالة والتنمية بالعالم العربي والإسلامي عملت الحكومة التركية على التعاون معها في مجال التعليم العالي، والتبادل الثقافي والتعليمي والمنح المتبادلة ضمن اتفاقيات بين وزارات التعليم العالي مع معظم الدول العربية والإسلامية.

محمد زاهد جول

وعملت الحكومة التركية على تسهيل فرص قبول الطلبة الراغبين بالدراسة في تركيا، وعلى توفير مقاعد دراسية جامعية لهم، بل عملت في السنوات الأخيرة على فتح فرص الحصول على منح تعليمية للطلبة مباشرة، ووفرت هذه المعلومات لدى السفارات والقنصليات التركية في الخارج، كما قامت بتسهيل ذلك للطلبة غير الأتراك بتقديم طلباتهم عبر شبكات الإنترنت والتواصل مع الجهات المختصة في تركيا لمعرفة شروط الالتحاق بالجامعات، ومميزات ذلك وأنواع هذه الجامعات وتخصصاتها.

التجربة التركية النهضوية في مجال التعليم:

مرت السياسات التعليمية في تركيا بمراحل عديدة، بعضها علماني متشدد أو قومي متصلب[1]، وكان ذلك قبل انتخابات عام ٢٠٠٢م، فقد وضع حزب العدالة والتنمية سياسته التعليمية في برنامجه الحزبي عند التأسيس عام ٢٠٠١م، وجعله في برنامجه الانتخابي الذي ترشح أمام الشعب التركي على أساسه عام ٢٠٠٢م، وفاز على أساسها، وطبقها في الأربعة عشر عاماً الماضية، وكانت عاملاً مهماً وقوياً في نجاح

التجربة التركية عموماً؛ حيث إن التعليم – وفقاً لما يراه الحزب – من أهم عناصر التنمية والنهضة في جميع المجالات؛ ذلك أن السياسة التعليمية هي استثمار للثروة البشرية في الطريق المستقيم، والمجتمعات التي لا تستفيد من ثروتها البشرية بصورة جيدة هي مجتمعات محكوم عليها بفقدان حظها في المنافسة والتقدم.

لقد كانت السياسة التعليمية التي طبقها حزب العدالة والتنمية في الأربعة عشر عاماً الماضية من تاريخ تركيا المعاصرة، ومن تجربتها النهضوية عاملاً أساسياً في النجاح والتقدم والازدهار الذي تمتع به الشعب التركي أولاً، وكان عاملاً قوياً في بناء مجتمع متعلم وجيل مثقف يحمل مشروع دولته بوعي واقتدار، فلقد أعطى الحزب أولوية في تخصيص الموارد البشرية العامة للاستثمار في مجال التعليم؛ لأن أي ضعف يمكن أن ينجم في مجال التعليم لا يمكن التغلب عليه بأي تقدم يتم تحقيقه في مجالات أخرى، وبالمقابل كلما حدث تطور ملموس في مجال التعليم والارتقاء به ينعكس ذلك بشكل إيجابي على المجتمع، وتتحقق الجودة الشاملة في كل المجالات، وهذه السياسة قد جعلت أهم أهدافها الرئيسة إزالة الضعف السابق في مجال التعليم.

تزايدت القفزة الكبرى في مستوى التعليم منذ وصول العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢م حتى الآن

إن السياسة التعليمية التي مارسها حزب العدالة والتنمية بدأت بحركة إصلاح جذرية في مجال التعليم وفق الرؤية التالية:

١- مراجعة مناهج التعليم الأساسية من جديد بما يتوافق مع متطلبات العصر واحتياجات المجتمع التركي، ووفقاً لما يتم إكسابه للطلاب من مهارات، ونقل التعليم الأساسي عبر التطبيقات التعليمية النموذجية الناجحة إلى الإدارات المحلية والفروع الإقليمية بالريف، وتحويل دور وزارة التعليم الوطني إلى الرقابة والتنظيم، ووضع المعايير وإدخال التعليم إلى المناطق المحرومة، ودعمه من خلال برامج خاصة.

المجتمعات التي لا تستفيد من ثروتها البشرية بصورة جيدة محكوم عليها بفقدان حظها في المنافسة والتقدم

٢- إعادة تنظيم مرحلة التعليم الإلزامي بصورة تحقق إمكانية الاختيار والتوجيه، ورفع عدد سنواته من ٨ أعوام دراسية إلى ١١ عاماً.

٣- ضمان تكافؤ الفرص لجميع خريجي المدارس الثانوية والمدارس المناظرة لها من أجل القبول بالجامعات التركية.

٤- تقديم التعليم الأساسي مجاناً، ورفع جودة التعليم في المدارس الحكومية، وتطوير إمكانياتها التكنولوجية، وإدخال مقررات تعليمية لتطوير مهارات الطلاب نحو المشاركة وحرية التفكير والتحليل، وتحثهم على الإبداع والاستقلالية في اتخاذ القرار، وتتناول القيم التعددية وتمجد الشعور بالمواطنة، وتعلم التكنولوجيا المعاصرة، وقد تحقق ذلك بالتعلم بالاستفادة من خبرات الدول الديمقراطية المتقدمة في هذا المجال، وقد تم إعادة هيكلة المؤسسات التعليمية التي تخرج المدرسين، وتم تأهيل الخريجين منهم وفق النظام التعليمي الجديد.

٥- وضع مواد «اختيارية» اعتباراً من الصف الخامس الابتدائي تساعد الطلاب على التوجه للتعليم العام والفني في المراحل الأعلى وفقاً لاهتماماتهم وقدراتهم.

٦- التوسع في المؤسسات التعليمية الخاصة من خلال إدخال تشريعات قانونية تستهدف تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التعليم، وتحث المدارس الموجودة على أن تعمل بكامل طاقاتها، وعلى الدولة أن تشتري الخدمات التعليمية حتى يتسنى للطلاب الفقراء أن ينالوا تعليماً في المدارس الخاصة، ويكون المعيار في استمرارهم هو النجاح والتفوق، وتأمين موارد من قبل القطاع الخاص للاستثمار في قطاع التعليم عن طريق إيجاد طلب عليه.

٧- الاهتمام بالتعليم الفني والتوجيه في المرحلة قبل الجامعة، لإكساب الطلاب مهنة بجانب الشهادة وتطوير برنامج التعليم الفني ليتوافق مع سوق

العمل الديناميكية واليومية، وذلك بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني، التي أنشأتها الغرف الصناعية والتجارية ورجال الأعمال، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات تعليمية خدمية لإكساب مهارات المهن في فترات قصيرة لمن لا يستطيع أن يتحمل برنامج المدارس الطويلة، وتقديم برامج للدعم الخاص في مجال التعليم الفني، وذلك للمناطق التي تحتاج للتنمية بصورة أكبر.

٨- وضع نظام للاقتراض لطلاب الجامعات الحكومية يمكنهم من تغطية مصاريف الدراسة ومن العيش في وضع ملائم، وقد تم تحديد أسس ومبادئ صرف المساعدات التي تقدم للطلاب الفقراء.

٩- إخضاع المدارس المهنية العليا التي تعمل على توفير أعمال وسيطة لتشريع قانون جديد وفق برنامج معين يمكنها من تخريج عمالة وسيطة مؤهلة تأهلاً عالياً.

١٠- إتاحة الفرصة أمام الجامعات لتأسيس شركات مع الإدارات المحلية والغرف الصناعية والتجارية، ومع رجال الأعمال للقيام بمشروعات مشتركة، واتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تدفع الإدارات المحلية والقطاع الخاص لتطوير علاقاتها مع الجامعات.

١١- دعم الإدارة المركزية لبرنامج التطوير البحثي والتكنولوجي في الجامعات في المجالات التي تحتاجها الدولة وتوفير الموارد المالية في هذا الصدد، ولا بد أن تكون الجامعات في تعاون مستمر مع القطاعات الصناعية حتى تتحول إلى مؤسسات منتجة غير منفصلة عن المجتمع ومتطلباته.

١٢- سجل التعليم العالي في تركيا تقدماً كبيراً من حيث الكم، وتم القيام بإصلاح جذري في التعليم الجامعي، وذلك من خلال الخطوات التالية:

أ- بجعل «المجلس الأعلى للتعليم العالي» مؤسسة تقوم بالتنسيق بين الجامعات وتضع المعايير.

ب- تحويل الجامعات إلى مؤسسات ذات استقلال ذاتي إداري وأكاديمي.

جـ- تمتع الجامعات بالحرية والديمقراطية التي تصب في صالح الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

د- جعل الهدف الرئيس للجامعات إنتاج المعرفة العلمية والقيام بالأنشطة البحثية والتعليمية.

١٣- تطوير الأبنية التعليمية من حيث النمط المعماري والتجهيزات والقدرات التعليمية، وتطبيق نظام التعليم في المدارس يعتمد أساساً على الدرس لا على الصف الدراسي، وتم الاهتمام بالنموذج المعماري الموحد في بناء المدارس لإكساب الأبنية نوعاً من التكييف.

١٤- إن معرفة اللغات الأجنبية مهمة جداً في حوار الأفراد والمجتمعات والدول على مستوى العالم؛ ولهذا لا بد من الاهتمام بجودة تعليم اللغات الأجنبية، واستخدام الوسائل والإمكانات الحديثة في طرق تدريسها، وتم الحث على تعلم اللغات الأجنبية وكذلك الاهتمام باللغة التركية واستخدامها كلغة علم.

١٥- إتاحة دروس دينية اختيارية بخلاف درسي الثقافة الدينية والأخلاق لطلاب المرحلتين الابتدائية والإعدادية.

١٦- تمكن التكنولوجيا المتطورة الأفراد من تلقي العلم من خلال الإنترنت، وتم تشجيع استخدام هذه الطريقة في التعليم الجامعي، واتخاذ التدابير اللازمة حتى يتمكن الطلاب من الاستفادة منها في دراستهم.

١٧- دعم الجامعات الأهلية «التابعة للأوقاف» وإعادة النظر في أسس تخصيص الدعم

العدالة والتنمية عمد إلى تقديم التعليم الأساسي مجاناً ورفع جودة التعليم في المدارس الحكومية وتطوير إمكاناتها التكنولوجية

تم تطوير برامج التعليم الفني لتتوافق مع سوق العمل الديناميكية واليومية بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني

المادي من الميزانية العامة لهذه الجامعات.

إنجازات وطموحات

هذه السياسة التعليمية حققت من الإنجازات في مجال التعليم، وبالأخص فيما يلي:

١- زيادة كبيرة في عدد الصفوف المدرسية.

٢- ثورة تكنولوجية في التعليم.

٣- إنترنت سريع للمدارس.

٤- تحديث المناهج والمفردات الدراسية.

٥- دعم تام لطلبة الجامعات.

٦- مساهمة في رفع نوعية وجبات طعام الأقسام الداخلية.

٧- جامعات في كافة المدن: قامت حكومة العدالة والتنمية بزيادة عدد الجامعات في فترة حكمها، فقد كان عدد الجامعات في تركيا ٧٦ جامعة في عام ٢٠٠٢م، وقد رفع هذا العدد إلى ١٦٢ جامعة؛ بحيث لم تعد هناك أي مدينة خالية من الجامعات والكليات، وبذلك فتحت الحكومة الطريق أمام كل من يرغب في إتمام دراسته العليا.

٨- جامعات ذات معايير عالمية: قامت حكومة العدالة والتنمية برفع ميزانية الجامعات الرسمية من ٢,٥ مليار ليرة عام ٢٠٠٢ إلى ١١,٥ مليار عام ٢٠١١م، وبذلك مهدت الحكومة الطريق أمام ارتفاع مستوى الجامعات إلى مستويات عالمية.

٩- سن التعلم غير محدودة.

١٠- مضاعفة عدد المعلمين وتحسين ظروفهم: قامت حكومة العدالة والتنمية برفع مرتبات المعلمين والمدرسين بنسبة ٢٠٠٪ سواء بالمقارنة مع الليرة التركية أو الدولار الأمريكي، كذا من أجل حصول الطلبة على تعليم أفضل قامت حكومة العدالة والتنمية بمضاعفة عدد المعلمين والمدرّسين إلى درجة أن ثلث المعلمين الأتراك اليوم قد عُيّنوا في عهد حكومة العدالة والتنمية.

١١- تزايد إمكانات المدارس.

١٢- مضاعفة المنح الدراسية ٧ مرات.

١٣- فتح حسابات مصرفية للأمهات وليات أمر الطلبة.

١٤ - منشآت جديدة في القرى.

١٥- حملة «البنات إلى المدرسة».

١٦- جسر محبة بين الطلبة الصغار.

١٧- مساعدة أطفال الشهداء.

١٨- رفع المعوقات في التعليم.

هذه السياسة التعليمية حققت النجاح الكبير، وهذا ما لمسه الشعب التركي بنفسه أولاً، وقد كوفئ حزب العدالة والتنمية بانتخابه في كل الانتخابات البلدية والبرلمانية والرئاسية طوال حياته السياسية حتى الآن.

وفي مجال التعليم الجامعي بعد أن وجدت جامعة أو كلية في كل مدينة، بلغ عدد الطلاب الجامعيين ٣ ملايين و١٠٧ آلاف طالب عام ٢٠١٠م، بينما كان مليونين و٩٤٩ ألفاً فيما مضى، وقد تم تخصيص مبلغ ١١,٥ مليار ليرة للجامعات لعام ٢٠١١م.

ويبلغ تعداد طاقم التدريس الجامعي حوالي ٧٧١٠٠، يتم مراقبة وإدارة التعليم العالي من قبل مجلس التعليم العالي (YÖK)، الذي تم إنشاؤه عام ١٩٨١م، وبلغ عدد الطلبة من غير الأتراك في عام ٢٠١١م حوالي ١٦ ألف طالب أجنبي، يدرسون في تركيا، معظمهم أتى من دول آسيا الوسطى، المتأثرة بالثقافة التركية، بينما أخذ توافد الطلبة العرب إلى الجامعات التركية في السنوات القليلة الماضية يزداد.

مشروع المنح الجامعية في تركيا:

منذ أن فتحت الحكومة

التركية مشروع المنح الدراسية للطلبة العرب في تركيا، أصبح ذلك سؤال الكثيرين، وبالأخص لمعرفة أسماء الجامعات وتخصصاتها وأماكن تواجدها في المحافظات التركية.

شملت المنحة التركية عام ٢٠١٤م أكثر من ٨٠ ألف طالب من خلال النظام الإلكتروني، كما يتم إجراء مقابلة من قبل ممثلين أكاديميين وخبراء في ٨٠ دولة حول العالم، وقد تم اختيار الطلاب بناء على تحصيلهم العلمي، وأهليتهم للقبول من الناحية الأكاديمية، وفي الوقت نفسه يأخذ البرنامج بعين الاعتبار احتياجات الدولة التي يأتي منها الطالب.

وتعمل رئاسة شؤون أتراك المهجر والمجتمعات ذات القربى في رئاسة الوزراء التركية على تطوير الخدمات والفعاليات التي تقدمها للطلاب الأجانب الذين يأتون للدراسة في تركيا، ضمن برنامج «المنح التركية».

ووفقاً للكتيب الذي أصدرته الرئاسة حول مشروع ميزانيتها لعام ٢٠١٧م، فإنها ستقدم لهؤلاء الطلبة خدمات الإرشاد الأكاديمي والمهني والاجتماعي والثقافي، كما ستنشئ نظاماً معلوماتياً للطلبة الأجانب والخريجين بالتعاون مع الهيئات المعنية، وستقوم الرئاسة كذلك بتطوير نظام المنح الدراسية الذي يستفيد منه حالياً ١٦ ألف طالب أجنبي يدرسون في تركيا، وحوالي ٥ آلاف طالب سوف ينضمون إليهم العام المقبل.

وستقدم الرئاسة كذلك منحة «دعم النجاح» للمتفوقين، ومنحة لدراسة اللغة التركية لثلاثة أشهر خلال فترة الصيف لعدد من الطلبة الأجانب.

وتستمر الرئاسة في دفع تكاليف سكن طلاب المنحة، وتكاليف دراستهم، وأقساط التأمين الشهرية، بالإضافة إلى تذكرة سفر للطلبة لدى قدومهم تركيا للمرة الأولى، وأخرى لدى عودتهم بعد الانتهاء من الدراسة، وتعتزم الرئاسة كذلك توسيع أنشطتها وفعاليتها الاجتماعية والثقافية والتربوية في الخارج، وللطلاب العرب ١٢ فئة ضمن المنحة التركية[٢].

فئات المنح للطلاب من أنحاء العالم:

ينقسم برنامج المنح التركية إلى أربع فئات تستقبل الطلاب من أنحاء العالم المختلفة، وضمن مختلف المستويات الدراسية، وتحتوي كل فئة على برنامج منح خاص يوفر تشكيلة من الفرص تناسب مؤهلات المتقدم بطلب المنحة.

- **الفئة الأولى:** هي منح تقدم للمرحلة الجامعية الأولى «البكالوريوس»، وتمنح لكل من دول البلقان، والدول المتحدثة باللغة التركية، وإقليم البحر الأسود، ومنح حزّان، والمنح التركية الأفريقية، ومنح البوسفور.

- **الفئة الثانية:** تمنح لطلاب الدراسات العليا، وتنقسم إلى: منحة ابن خلدون للعلوم الاجتماعية، ومنحة «علي كوشتشو» للعلوم والتكنولوجيا.

- **الفئة الثالثة:** تقسم منح الفئة الثالثة على أساس الموضوع، وتتضمن: منحة «ابن سينا للعلوم الطبية»، ومنحة الدراسات الإسلامية، ومنحة «يونس إمره» لدراسة اللغة التركية.

- **الفئة الرابعة:** وهي المخصصة للمنح قصيرة الأمد، فتقسم إلى: منحة البحث، ومنحة النجاح، ومنحة الدعم، ومنحة اللغة والثقافة التركية.

ويمكن التقدم لهذه المنح عبر المواقع الإلكتروني للمنح، وعند التسجيل في الموقع الإلكتروني للمنحة، وبعد إضافة المعلومات الشخصية للمتقدم، يُعرض أمامه عدة أنواع يقدمها برنامج المنحة، تختلف كل منها من حيث المضمون (من تخصص وجامعة) مع تصنيف التخصصات.

وبخصوص طلاب البلدان

عدد الجامعات التركية وصل إلى ١٦٢ جامعة بعد أن كان ٧٦ جامعة عام ٢٠٠٢م بمعدل جامعة أو كلية في كل مدينة

عدد الطلاب الجامعيين بلغ ٣ ملايين و١٠٧ آلاف طالب عام ٢٠١٠م بينما كان مليونين و٩٤٩ ألفاً قبل ذلك

شملت المنحة التعليمية التركية عام ٢٠١٤م أكثر من ٨٠ ألف طالب من خلال النظام الإلكتروني

العربية، وما يمكن الاستفادة منه من خلال المنحة التركية، فهناك ١٢ منحة تقدمها الحكومة التركية للطلاب العرب في مختلف الاختصاصات والمستويات، وهي:

أولاً: منح الطلاب العرب (بكالوريوس):

١- منح حرّان:

- تقدم هذه المنح للمرحلة الجامعية الأولى (البكالوريوس).
- تشمل التخصصات العلمية، والاقتصاد، والعلوم الاجتماعية.
- تستهدف الطلاب من مجموعة من الدول؛ من بينها الدول العربية التالية: العراق، الأردن، لبنان، فلسطين، باكستان، سورية، اليمن.

٢- المنح التركية الأفريقية:

- تقدم هذه المنح للمرحلة الجامعية الأولى (البكالوريوس).
- ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز التواصل الثقافي والفكري ومشاركة المعلومات والتجارب من أجل تنمية أفريقيا.
- تستهدف عدداً من الدول؛ من بينها الدول العربية التالية: الجزائر، جيبوتي، مصر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، الصومال، السودان، جنوب السودان، تونس.

٣- منح البوسفور:

- تقدم هذه المنح للمرحلة الجامعية الأولى (البكالوريوس)، وقد استلهم اسم البرنامج من المضيق الأشهر في أشهر مدن تركيا.
- تستهدف طلاباً من عدد من الدول؛ من بينها الدول العربية التالية: البحرين، السعودية، الكويت، الإمارات، قطر.

ثانياً: منح الطلاب العرب (الماجستير والدكتوراه):

١- منح ابن خلدون:

- تقدم هذه المنح للدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه).
- صمّمت لتلبي متطلبات الطلاب الذين يرغبون في دراسة العلوم الاجتماعية؛ مثل: العلاقات الدولية، والاقتصاد، والصحافة، والعلوم السياسية، والأعمال، ودراسات المنطقة، والتمويل، والتاريخ، وعلم الاجتماع، والقانون الدولي، وعلم الآثار، والتجارة الدولية، والإعلام والدراسات الثقافية وغيرها من التخصصات.
- البرنامج مفتوح للطلاب من كل دول العالم.

٢- منحة «علي كوشتشو» للعلوم والتكنولوجيا:

- تقدم هذه المنح للدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه).
- صممت للطلاب الذين يرغبون في دراسة العلوم الأساسية؛ مثل: الرياضيات، والهندسة، والبناء، والطاقة، والنانوتكنولوجي، والزراعة، وعلم المعادن، وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من التخصصات.
- التسجيل لهذا البرنامج مفتوح للطلاب من كل دول العالم.

ثالثاً: منح الطلاب العرب (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه):

١- منحة ابن سينا للعلوم الطبية:

- تقدم هذه المنح لكل مستويات الدراسة الجامعية (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه).
- تستهدف الطلاب الراغبين في دراسة العلوم الطبية؛ مثل: الطب العام، وطب الأسنان، والصيدلة.
- يشترط هذا البرنامج أن يكون لدى الطالب سجل من النجاح في مرحلة الثانوية العامة؛ وخاصة في العلوم الطبيعية والرياضيات.
- التسجيل لهذا البرنامج مفتوح للطلاب من كل دول العالم.

٢- منحة الدراسات الإسلامية:

- تقدم هذه المنح لكل مستويات الدراسة الجامعية (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه).
- صمّمت للطلاب الراغبين في دراسة العلوم الإسلامية من كل الخلفيات الدينية.
- يشترط أن يكون لدى الطالب خلفية أساسية عن العلوم الإسلامية، واللغة العربية.
- التسجيل لهذا البرنامج مفتوح للطلاب من كل دول العالم.

٣- منح «يونس إمره» لدراسة اللغة التركية:

- تقدم هذه المنح لكل مستويات الدراسة الجامعية (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه).
- صممت للطلاب الراغبين في دراسة اللغة التركية، واللغويات، وأدب ولهجات اللغة التركية المعاصرة، والدراسات التركية، والأدب التركي ما قبل الحداثة، والأدب التركي المعاصر، وغير ذلك من التخصصات.
- يتشرط على المتقدمين للبرنامج إتقان اللغة التركية.
- التسجيل لهذا البرنامج مفتوح لكل طلاب العالم.

٤- منحة النجاح:

- منحة قصيرة الأمد تعطى لمدة ٩ أشهر للطلاب من كل مستويات الدراسة الجامعية (البكالوريوس، الماجستير، الدكتوراه)، وذلك على أساس نجاح الطالب / الطالبة الذي يدرس على نفقته الخاصة في جامعة تركية.
- يمكن للطلاب الذين درسوا لفصلين دراسيين على الأقل، عدا دروس اللغة والتحضير للجامعة.
- واستوفوا المعدل الذي يعلن آخر كل سنة أن يتقدموا بطلب الحصول على المنحة.
- التسجيل لهذه المنحة للطلاب من كل دول العالم.

هذه بعض المنح التي تمنح للطلبة غير الأتراك، كما يوجد غيرها يمكن التعرف عليها على مواقع المنح التركي على الإنترنت، كما يمكن الدخول على مواقع الجامعات التركية مباشرة وغيرها.■

برنامج المنح التركية ينقسم إلى ٤ فئات تستقبل الطلاب من أنحاء العالم المختلفة ومن مختلف المستويات الدراسية

في عام ٢٠١٧م ستستمر الرئاسة في دفع تكاليف سكن طلاب المنحة ودراستهم وأقساط التأمين الشهرية وتذكرة سفر للمرة الأولى

الهامشان

(١) انظر: جول، محمد زاهد، التجربة النهضوية التركية، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٣، ص٧٧.

(٢) انظر: http://www.14763-turkey-post.net/p.

التعليم في قطر..
صعود إلى العالمية

جامعة قطر
QATAR UNIVERSITY

الدوحة: عمرو محمد

على مدى ١٦ عاماً تقريباً، احتل التعليم في دولة قطر مكانة بارزة على الصعيد الدولي، وهو ما وثقته العديد من الجهات العالمية، وفق مؤشر جودة التعليم لسنة ٢٠١٥/٢٠١٦م، الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس.
وكانت قطر ضمن ثلاث دول عربية حققت نقلة نوعية في المجال التعليمي (هي والإمارات ولبنان) على المستوى العربي، وأظهر التقرير ذاته أن هذه الدول حجزت لنفسها مكاناً ضمن قائمة أفضل ٢٠ دولة في أغلب مجالات التعليم التي شملها أحدث تقرير صادر عن التنافسية العالمية (GCI)، والذي يصدر سنوياً عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

المكانة التي تسببت في احتلال قطر للمركز الرابع عالمياً في جودة النظام التعليمي من إجمالي ١٤٠ دولة على مستوى العالم والمركز الأول عربياً، جاءت في مجالات التعليم المختلفة، وهي: التعليم الابتدائي، التعليم الجامعي، تدريس المواد العلمية، حسن تدبير المدارس، وبدورها استطاعت قطر أن تحقق تقدماً مذهلاً في ميدان التعليم، بفضل تجربة فريدة تقوم على فكرة «المدارس المستقلة».

هذه المدارس كانت بمثابة إصلاح شامل لنظام التعليم في قطر، وفق ما انتهى إليه معهد «راند» الأمريكي عبر توصياته، التي يؤكد فيها أن قطر أجرت إصلاحاً جذرياً لنظامها التعليمي، عماده المدارس المستقلة، وهي مدارس ينشئها أشخاص مستقلون وتحظى بحرية تامة في مناهجها وإدارتها، لكن تمويلها يتم من قبل الدولة التي تمنح التراخيص بإنشائها، في المقابل، تلتزم هذه المدارس بمعايير خاصة يحددها المجلس الأعلى للتعليم في قطر، الأخير تحول إلى وزارة للتعليم والتعليم العالي حالياً.

في عام ٢٠١٠م كان في قطر ٤٣٧ مدرسة يرتادها ١٥٧ ألفاً و٨٧١ طالباً وطالبة

نظام الدوحة التعليمي قفز بدولة قطر إلى مراتب متقدمة ووضعها في قائمة الدول ذات التعليم الجيد

إصلاحات تعليمية

صعود التعليم في قطر لم يأت إلا من خلال حزمة من الإصلاحات اعتمدتها الدوحة أكثر عن مثيلاتها العربية طموحاً واكتمالاً، ووفقاً لتقارير دولية - جرى إعدادها عام ٢٠٠٩م عن التقدم الذي أحرزته قطر في مجال التعليم، مقارنة بدول عربية أخرى، علاوة على مقارنتها بالمعدلات العالمية - فإن نسبة التمدرس في التعليم الابتدائي بدولة قطر يعد أعلى بوضوح من المعدل العالمي.

وبلغة الأرقام، فإنه في عام ٢٠١٠م كان في قطر ٤٣٧ مدرسة يرتادها ١٥٧ ألفاً و٨٧١ طالباً وطالبة، فيما زاد عدد مجمل الطلاب في التعليمين الابتدائي والثانوي بنسبة ٦,٤٪ بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠م، في حين زاد عدد التعليم الخاص بـ٨,٨٪ بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠م.

والواقع، فإن تطور منظومة التعليم في قطر لم يتحقق إلا عبر خطط ورؤى وإستراتيجيات طويلة المدى، حيث يمثل التعليم طرفاً أصيلاً في تحقيق رؤية قطر ٢٠٣٠، وعبر هذه الرؤية تسعى وزارة التعليم والتعليم العالي إلى تحقيقها من خلال إستراتيجية التنمية الوطنية وإستراتيجية قطاع التدريب والتطوير ٢٠١٧ - ٢٠٢٢م، التي سيتم انطلاقها بالتنسيق والعمل مع بقية الإستراتيجيات القطاعية لأجهزة الدولة القطرية كافة التي تقودها وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

وتعتمد هذه الخطة الإستراتيجية للوزارة على ضرورة ضمان تضافر الجهود، وتعزيز الوعي بالجهود الفردية والجماعية المطلوب تقديمها داخل منظومة التعليم والتعليم العالي لنجاح الخطة الإستراتيجية.

الاستثناء القطري في جودة التعليم على المستوى العالمي،

• سمو الأمير تميم بن حمد

ومنه العربي، لم يكن من فراغ، إذ إن نظام الدوحة التعليمي قفز بدولة قطر إلى مراتب متقدمة، وقفز بها إلى قائمة الدول ذات التعليم الجيد، الذي يعتمد على المعايير الأكاديمية، ما جعلها تحتل المرتبة الأولى عربياً والتاسعة عالمياً في مؤشر جودة التعليم الأساسي (الابتدائي).

وفي هذا السياق، فإن دولة قطر وفق مؤشر «منتدى دافوس»، تتقدم على دول عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا وأستراليا وألمانيا وفرنسا، على الرغم من أنها لم تعرف التعليم النظامي إلا سنة ١٩٥٢م، ولم تكتف بما حققته في التعليم الأساسي فقط، بل إنها على المستوى الجامعي حققت تقدماً استثنائياً أيضاً؛ إذ تحتل فيه المرتبة الرابعة عالمياً، ولا تتقدم عليها سوى سنغافورة وسويسرا وفنلندا، وتحتل أيضاً المرتبة الخامسة في مجال تدريس الرياضيات والعلوم الأخرى.

التعليم في رؤية قطر

تسعى قطر من رؤيتها الإستراتيجية ٢٠٣٠ إلى بناء نظام تعليمي يواكب المعايير العالمية العصرية، ويوازي أفضل النظم التعليمية في العالم، ويتيح هذا النظام الفرص للمواطنين لتطوير قدراتهم، ويوفر لهم أفضل تدريب ليتمكنوا من النجاح في عالم تتزايد متطلباته العلمية، كما يشجع هذا النظام التفكير التحليلي والنقدي، وينمي القدرة على الإبداع والابتكار، ويؤكد تعزيز التماسك الاجتماعي، واحترام قيم المجتمع القطري وتراثه، ويدعو إلى التعامل البناء مع شعوب العالم.

ويتضمن النظام التعليمي وفق رؤية ٢٠٣٠ في مناهج تعليم، وبرامج تدريب تستجيب لحاجات سوق العمل الحالية والمستقبلية، فرصاً تعليمية وتدريبية عالية الجودة تتناسب مع طموحات وقدرات كل فرد، برامج تعليم مستمر مدى الحياة متاحة للجميع، شبكة وطنية للتعليم النظامي وغير النظامي تُكسب الأطفال والشباب القطريين المهارات اللازمة والدافعية العالية للمساهمة في بناء مجتمعهم وتقدمه.

وتعمل هذه الشبكة على ترسيخ قيم وتقاليد المجتمع القطري والمحافظة على تراثه، وتشجيع النشء على الإبداع والابتكار وتنمية القدرات، وغرس روح الانتماء والمواطنة، وإشراك الطلاب مجموعة واسعة من النشاطات الثقافية والرياضية، وإنشاء مؤسسات تعليمية متطورة ومستقلة تدار بكفاءة وبشكل ذاتي ووفق إرشادات مركزية، وتخضع لنظام المساءلة.

وتسعى إلى إنشاء وتأسيس نظام فعال لتمويل البحث العلمي يقوم على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع الهيئات الدولية المختصة ومراكز البحوث العالمية المرموقة، وخلق دور فاعل دولياً في مجالات النشاط الثقافي والفكري والبحث العلمي.

وفق مؤشر «منتدى دافوس» تتقدم قطر على دول عظمى مثل أمريكا وبريطانيا وكندا وأستراليا وألمانيا وفرنسا

قطر تسعى من رؤيتها الإستراتيجية ٢٠٣٠ إلى بناء نظام تعليمي يواكب المعايير العالمية العصرية

هناك سعي إلى إنشاء نظام فعال لتمويل البحث العلمي يقوم على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص

أولياء الأمور يشاركون في بعض الأنشطة المدرسية لتحسين المخرجات التعليمية وجودة أداء المدارس

متابعة وتقييم

المنظومة التعليمية في قطر تحظى بمتابعة وتقييم لمستوى أداء المدارس والطلاب أنفسهم من أجل تجويدها؛ ما جعلها تتقدم عربياً وعالمياً، وهي المتابعة التي تستهدف رفع جودة المخرجات التعليمية، ورصد أداء المدارس والطلاب، حيث تقوم هيئة التقييم بوزارة التعليم والتعليم العالي بتطبيق الاستطلاع التربوي الشامل سنوياً على كل مدارس قطر بغرض جمع البيانات والمعلومات عن أغلب جوانب العملية التعليمية من أجل تكوين صورة واضحة وشاملة عن التعليم في المدارس.

اللافت أن هذا الاستطلاع التربوي يمتد إلى جميع المدارس المستقلة بالدولة، مستهدفة رأي الإدارة العليا بكل مدرسة للحصول على معلومات محددة عن موظفي هذه المدارس والأنشطة وخدمات الطلاب والتطوير المهني للمعلمين، كذلك مشاركة أولياء الأمور في بعض الأنشطة المدرسية بغرض المشاركة في تحسين المخرجات التعليمية وجودة أداء المدارس، كذلك استطلاع آراء مديري المدارس لمعرفة آرائهم ومقترحاتهم حول التعليم لما يمثلونه من صلة مباشرة بالطلبة وتجربتهم التعليمية، بالإضافة إلى الحصول على البيانات الأساسية للمدرسة ومعلومات عن الموارد المادية ومرافق المدرسة بغرض تحديث قاعدة بيانات المدارس.

خدمات إلكترونية

وفي إطار مواكبتها لكل ما هو جديد، فقد حرصت منظومة التعليم في قطر على مواكبة كافة التطورات الحاصلة في عالم التقنية اليوم، ولذلك عمدت وزارة التعليم والتعليم العالي إلى استبدال كافة المعاملات الورقية داخل المدارس المستقلة إلى خدمات إلكترونية بالتزامن مع انطلاق المرحلة الأولى من نظام الخدمات الإلكترونية والتحول من النظام اليدوي إلى الإلكتروني، وذلك بهدف الإسراع في تنفيذ الخدمات الإلكترونية بشكل منظم وسرعة إنجاز طلبات الموظفين، والحرص على الدقة العالية في إنجازها وعدم التقيد بتقديم الطلبات بأي مكان وزمان، مودعة بذلك التعامل بالنظام التقليدي.

وتتمتع قطر بشبكة واسعة من المدارس العربية والأجنبية، التي تخدم أبناء الجاليات المقيمة بها؛ وهو ما أسهم في تطوير التعليم الخاص، حيث جرى توفير العديد من الآليات لإنجاح منظومته، منها وجود جهة متخصصة وذات صلاحيات واسعة بحيث تتبنى هذا القطاع وتعمل على تطويره؛ ما جعله يشهد توسعاً كبيراً في

وزارة التعليم عمدت إلى استبدال كافة المعاملات الورقية داخل المدارس المستقلة إلى خدمات إلكترونية

السنوات الأخيرة، تزايدت معه أعداد الطلاب الدارسين في المدارس الخاصة بنسبة كبيرة، مثلما تزايدت أعداد المدارس الخاصة، وهو الأمر الذي استدعى وجود جهة لرعاية هذا القطاع.

وحرصاً على تلافي أي عقبات قد تحول دون إتمام منظومة التعليم بالمدارس الخاصة، فإن لجنة التعليم في غرفة قطر تحرص على تنظيم اجتماعات متواصلة بشكل دوري لحل كافة العقبات التي يمكن أن تواجه التعليم الخاص، وتضم اللجنة ممثلين عن أبرز المدارس الخاصة العاملة في قطر، ويتم تحت سقف هذه اللجنة بحث كافة الأمور المتعلقة بالتعليم الخاص والمدارس الخاصة، في الوقت الذي قامت فيه اللجنة بدراسة العديد من المعوقات التي تقف أمام عجلة تطوير التعليم الخاص والمدارس الخاصة في قطر.

وخلصت هذه اللجنة إلى نتائج وتوصيات، قامت برفعها إلى وزارة التعليم والتعليم العالي، وذلك حرصاً على الاهتمام بدعم القطاع الخاص في مجال التعليم، وانطلاقاً من الاستثمار فيه بحيث يكون بداية حقيقية نحو المساهمة في توجه الدولة تجاه اقتصاد المعرفة.

شراكة بين القطاعين

وحرصاً على التجانس بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم، فقد تم تشكيل لجنة التعليم لعرض الآراء والأفكار والمقترحات التي يتقدم بها القطاع التعليمي الخاص عبر اللجنة، من أجل تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، واعتبار المدارس الخاصة شريكاً تعليمياً للمدارس المستقلة، وصولاً إلى تحقيق أهداف مشتركة تتمحور حول تطوير العملية التعليمية.

ولتطوير آليات عمل لجنة التعليم، والتي أصبحت من اللجان اللافتة في مجمل أدائها وأطروحاتها، فقد حرصت على إقامة علاقات تعاون بين كافة الجهات الرسمية والخاصة في الدولة، باعتبارهم شركاء فاعلين في تحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، والتي يعد التعليم أحد أركانها المهمة، وهي الرؤية التي تستهدف دعم وتشجيع القطاع التعليمي الخاص.

وحرصاً على تحقيق التميز العلمي في قطر، فقد سبق أن تم تخصيص جائزة للتميز العلمي، يتم الاحتفاء بأصحابها كل عام، ويجري خلالها تكريم المتميزين علمياً من أبناء دولة قطر، في مجالات متعددة من أجل نشر ثقافة الإبداع والتميز في المجتمع القطري ودفع الطلبة إلى مزيد من التفوق والتحصيل العلمي المتميز، وخلق التكامل بين الجهود الفردية والمؤسسية من أجل تحسين مخرجات العملية التعليمية والوصول بها إلى المستويات والمعايير العالمية.

وتستهدف الجائزة تعميق مفاهيم التميز والإبداع من خلال تبني المعايير العالمية وتنفيذ البرامج النوعية وتحقيق تكامل الجهود الفردية والمؤسسية لتحسين مخرجات العملية التعليمية في دولة قطر.

كما تعمل على تقدير المتميزين علمياً من أبناء دولة قطر وتكريمهم والاحتفاء بهم، وتعميق مفاهيم التميز وتشجيع كافة الأفراد والمؤسسات التعليمية على تطوير أدائها، وتعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو المعرفة والبحث العلمي.

من أهداف الجائزة أيضاً بث روح الابتكار لدى الطلبة والباحثين والمؤسسات التعليمية، وإذكاء روح التنافس بين الأفراد والمؤسسات التعليمية في مجال التميز العلمي، وتوجيه الطاقات الفردية والمؤسسية نحو التميز العلمي في المجالات التي تخدم تحقيق توجهات الدولة التنموية.

الجائزة يندرج في فئاتها طلبة المرحلة الابتدائية، وطلبة المرحلة الإعدادية، وطلبة الشهادة الثانوية، وخريجو الجامعات، وحملة شهادة الدكتوراه، علاوة على جوائز المعلم المتميز، والمدرسة المتميزة، والبحث العلمي.

مظلة رسمية

تعتبر وزارة التعليم والتعليم العالي هي الجهة الرسمية والمسؤولة عن كل ما يتعلق بالشؤون التعليمية والتربوية في قطر، وذلك بعدما كان مسمى هذه الجهة قبل عام تقريباً «المجلس الأعلى للتعليم»، وتختص هذه الجهة بالتدقيق الداخلي، ومتابعة الشؤون القانونية، وما يتعلق بالتخطيط والجودة، ونشر كافة الأخبار والتعميمات المتعلقة بالوزارة عن طريق إدارة العلاقات العامة والاتصال بكافة وسائل الإعلام المحلية.

وتأخذ هذه الجهة على عاتقها الاهتمام بما يتعلق بوضع الخطط والسياسات والإستراتيجيات والأبحاث التربوية، وتدريب وتطوير كل من يندرج تحت مظلتها، لتنفيذ منظومة تعليمية متكاملة من الخدمات التعليمية لتحقيق رؤية قطر ٢٠٣٠ المستقبلية، والتي ترتكز على إعداد مجتمع متقدم قادر على تحقيق التنمية المستدامة بهدف توفير معيشة مرموقة لجميع المواطنين بحلول عام ٢٠٣٠م.■

تم تخصيص جائزة للتميز العلمي يتم الاحتفاء بأصحابها كل عام ويجري خلالها تكريم المتميزين

تجربة «بروناي» في التعليم.. متى وكيف نهضت؟

ترجمة: محمد داغر

دولة بروناي أو سلطنة بروناي هي دولة صغيرة في مساحتها (٥٧٦٥ كيلومتراً مربعاً)، وعدد سكانها نحو ٤١٨ ألف نسمة بتعداد عام ٢٠١٣م، ومعدل نمو سنوي قدره ١,٧٪، لكنها كبيرة في حجم ثرائها ودخل الفرد فيها، والغالبية العظمى من السكان هم من الملاي (٦٥,٧٪)، ثم الصينيين (١٠,٣٪) بالإضافة إلى عدد من الأقليات الأخرى.

تقع بروناي في جنوب شرق آسيا، وتطل على الساحل الشمالي لجزيرة تسمى بورنيو، ويطلق على هذه السلطنة أيضاً اسم «بروناي دار السلام»، وكذلك «أمة بروناي»، أو «أرض السلام».

رحلة التعليم بها

بدأ التعليم النظامي في بروناي في عام ١٩١٤م مع تأسيس أول مدرسة ابتدائية للطلاب الذكور، ثم التحقت الطالبات بالمدارس الحكومية بداية من عام ١٩٣٠م.

وكانت أول وثيقة حول سياسات التعليم - التي تم اعتمادها في الخطة الأولى للتنمية القومية (١٩٥٤ - ١٩٥٩م) - بمثابة حجر الأساس لنظام التعليم في دولة بروناي.

ثم جاء تقرير لجنة التعليم ببروناي لعام ١٩٧٢م ليضع الأسس اللازمة للبدء في إجراء مزيد من التغييرات وتطوير البنية التحتية التعليمية، ومع اعتماد التقرير في عام ١٩٧٩م، أصبحت رياض الأطفال إلزامية لجميع الأطفال في سن ٥ سنوات قبل أن يتمكنوا من الالتحاق بالمرحلة الابتدائية، وعملت المناهج الدراسية في هذه المرحلة على التركيز على المبادرة الثلاثية (التعمير، والتوطين، والإنعاش).

عام ٢٠٠٣م تم تدشين النظام التعليمي الجديد والذي يرمي إلى تحقيق نظام تعليمي يتسم بالكفاءة والفعالية والإنصاف

وفي عام ١٩٦٠م، كانت فصول تعليم الكبار تعمل تحت إشراف وزارة التربية والتعليم قبل نقلها إلى وزارة التعليم الفني في عام ١٩٩٣م، في حين أن الهدف الأساسي ظل كما هو على مر السنين، إلا أن التركيز تحول إلى حد كبير نحو تحسين التعليم العام، واكتساب المعرفة والمهارات التقنية والمهنية، وتوفير برامج الإثراء للبالغين لتشجيع التعلم في مختلف

المراحل العمرية.

ومع تحقيق الاستقلال الكامل في يناير ١٩٨٤م، كانت هناك دفعة قوية لتسريع وتيرة الإصلاحات والتنمية في جميع جوانب التعليم في دولة بروناي.

ومن ثم تم اعتماد سياسة التعليم ثنائي اللغة في عام ١٩٨٤م ونفذت في وقت لاحق، بالإضافة إلى إعادة هيكلة للتعليم العالي من خلال إنشاء جامعة بروناي (UBD) في عام ١٩٨٥م، وجامعة السلطان الشريف علي الإسلامية (UNISSA) في عام ٢٠٠٧م، فضلاً عن تطوير معهد بروناي للتكنولوجيا (ITB) لكي يكون جامعة في عام ٢٠٠٨م.

في عام ١٩٩٣م، تم تغيير سياسة التعليم الـ٩ سنوات والتي تم العمل بها في عام ١٩٧٢م إلى سياسة التعليم الـ١٢ عاماً، والتي تنص على أن يقضي كل طالب مدة ١٢ عاماً من التعليم، على أن يكون ٩ منها مجاناً.

وبحلول عام ٢٠٠٣م، تم تدشين النظام التعليمي الجديد والذي يرمي إلى تحقيق نظام تعليمي يتسم بالكفاءة والفعالية والإنصاف، بالإضافة إلى أنه متسق على حد سواء مع الفلسفة الوطنية الخاصة بالملكية الإسلامية الملايوية (MIB) ومتطلبات العصر الحديث ومواكبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أما في عام ٢٠٠٧م، سُن نظام التعليم الإلزامي ٢٠٠٧م والذي يقضي بأن لكل طفل في بروناي سواء كانوا مواطنين أو مقيمين فوق سن ٦ سنوات ولم يبلغوا بعد سن ١٥ عاماً؛ عليهم الخضوع لنظام التعليم الإلزامي لمدة ٩ سنوات على الأقل.

وفي الوقت الراهن، أصبح هناك ٢٦١ مؤسسة تعليمية حكومية وخاصة في جميع أنحاء

البلاد، تشتمل على مختلف مستويات التعليم من الروضة والابتدائي والثانوي، والتعليم ما قبل الجامعي والمهني، والتعليم الجامعي، كما أن هذه المؤسسات التعليمية تخضع لإشراف وإدارة وزارة التربية والتعليم.

تم تفعيل نظام التعليم الوطني لإحداث ٣ تغيرات رئيسة: الهيكل التعليمي.. المناهج الدراسية والتقييم.. التعليم الفني

رؤية ٢٠٣٥:

حالياً تحظى بروناي بأحد أعلى مستويات المعيشة في آسيا، فدخل الفرد فيها يعد واحداً من أعلى المعدلات في آسيا؛ كما أنها حققت بالفعل جميع أهداف المرامي الإنمائية للألفية؛ كما أن معاييرها في مجال التعليم والصحة هي من بين أعلى المعدلات في العالم النامي.

مضى التعليم قدماً في عملية التطوير وصياغة إطار التنمية طويل الأجل في البلاد لمدة ٣٠ عاماً بدأت في عام ٢٠٠٧م، ويهدف هذا الإطار إلى تحقيق الرؤية الوطنية المعروفة باسم «بروناي ٢٠٣٥».

إن رؤية بروناي ٢٠٣٥ ترنو إلى جعل بروناي أمة يتم الاعتراف بها على نطاق واسع لإنجاز شعبها من المتعلمين وأصحاب المهارات العالية بما تقضيه أعلى المعايير الدولية، ونوعية الحياة لتكون من بين أفضل ١٠ دول في العالم؛ واقتصاد ديناميكي ومستدام ودخل الفرد ليكون من أفضل ١٠ دول في العالم، إن تنفيذ إستراتيجية التعليم التي وضعتها وزارة التربية والتعليم لتحقيق هذه الرؤية ستعمل على إعداد شباب بروناي لسوق العمل، وسيعد ذلك إنجازاً في عالم قائم على المنافسة والمعرفة على نحو متزايد.

التوجهات الرئيسة في إستراتيجية التعليم:

لقد تمت صياغة ٨ محاور على أنها التوجهات الرئيسة في إستراتيجية التعليم، وهي:

- الاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.
- تبني أفضل الممارسات الدولية في التعليم والتعلم.
- الارتقاء بمستوى التعليم الثانوي والجامعي بما في ذلك المدارس المهنية، التي تنتج الخبراء والمهنيين والفنيين المطلوبين في مختلف مجالات التجارة والصناعة.
- تعزيز الكفاءة في مجال تكنولوجيا الاتصالات (ICT) للطلاب والمعلمين والإداريين التربويين بما في ذلك خلق تكامل بين سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- وضع البرامج التي تعزز التعلم مدى الحياة، وتوسيع فرص الحصول على التعليم العالي.
- تشجيع البحث والتطوير والابتكار في كل من المؤسسات الحكومية ومن خلال الشراكات العامة والخاصة والدولية.

هناك ٦١ مؤسسة تعليمية حكومية وخاصة في جميع أنحاء البلاد تضم مختلف مستويات التعليم من الروضة إلى الثانوي

«رؤية بروناي التعليمية ٢٠٣٥» ترنو إلى جعل بروناي من بين أفضل ١٠ دول في نوعية الحياة وأفضل ١٠ دول في دخل الفرد

التوجهات الرئيسة في إستراتيجية التعليم تمت صياغتها في ٨ محاور على رأسها الاستثمار في التعليم منذ الطفولة المبكرة

- اعتماد أساليب فعالة من حيث التكلفة لتثقيف الناس من خلال استخدام التكنولوجيا.
- تحسين إدارة جميع المؤسسات التعليمية.

نظام التعليم الوطني للقرن الحادي والعشرين:

أدركت دولة بروناي أن هناك حاجة ماسة إلى ضرورة مواصلة صقل النظام التعليمي لضمان تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات والقيم والمواقف لمواكبة متطلبات القرن الـ٢١، ومن ثم تم تفعيل نظام التعليم الوطني من أجل إحداث ثلاثة تغيرات رئيسة؛ وهي: الهيكل التعليمي، المناهج الدراسية والتقييم؛ والتعليم الفني.

يتيح هذا النظام المزيد من الفرص أمام الطلاب للحصول على التعليم العالي عبر مسارات متعددة، كما يسمح هذا المنهج الشامل للطلاب بالانتقال بسلاسة من المدارس إلى التعليم العالي ومؤسسات التعليم المهني، وسيتم الانتهاء من تنفيذ هذا النظام التعليمي الجديد برمته بحلول عام ٢٠١٥م، كما يطمح هذا النظام الجديد إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع والمرامي الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى دعم فكرة التعليم من أجل مستقبل مستدام لتمكين الأجيال المتعاقبة من سكان بروناي من تبني الخيارات التي تتضمن المبادئ والقيم الأساسية للاستدامة.

وفي هذا الصدد، تتم مراجعة المناهج الدراسية بشكل مستمر لضمان ملاءمتها للدارسين؛ حتى يتمكنوا من تطوير مهاراتهم ومعرفتهم حتى بعد الانتهاء من الدراسة بفترة طويلة، ومن ثم تصبح ممارسة التعليم نهج حياتهم، من ناحية أخرى يجري التأكيد على الارتقاء بمستوى المعلمين من خلال التنمية أثناء الخدمة وإعادة التدريب، للحفاظ على كفاءتهم في الفصول الدراسية طوال حياتهم التعليمية.

وكما يتضح من بيان رؤيتها «جودة التعليم من أجل أمة مزدهرة ومتقدمة، وتنعم بالسلام»، وبيان مهمتها في «توفير التعليم الشمولي لتحقيق أقصى إمكاناتها للجميع»؛ فإن وزارة التربية والتعليم أخذت على عاتقها توفير نظام التعليم الذي يخلق جيلاً من الشباب قادراً على القيام بأدوار مستقبلية كمواطنين مبدعين ومفكرين قادرين على التمسك بالقيم الاجتماعية المحلية المتأصلة في فلسفة الملكية الإسلامية الملايوية.

وفي إطار دعمها لتوجه البلاد لتحقيق رؤية بروناي في عام ٢٠٣٥م، فإن الخطط الإستراتيجية لوزارة التربية للفترة ما بين ٢٠٠٧ - ٢٠١١م، و٢٠١٢ - ٢٠١٧م تضع نصب أعينها الحاجة إلى التغيير من خلال توفير نظام تعليمي قوي وأكثر كفاءة وفاعلية في إعداد الطلاب للتعلم في هذا العالم القائم على المعلومات الدقيقة والعولمة والرقمية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، خصصت حكومة بروناي ما يقرب من ١٣٪ من الميزانية السنوية لوزارة التربية والتعليم هذا العام.

مظاهر التقدم الذي أُحرز في تحقيق أهداف التعليم للجميع:

١- توسيع الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (ECCE).

٢- حصول الجميع بشكل منصف على التعليم الأساسي.

٣- تعزيز مهارات التعلم للشباب والكبار.

٤- زيادة محو أمية الكبار.

٥- المساواة بين الجنسين.

٦- الارتقاء بجود التعليم.

المنح الدراسية:

تقدم حكومة بروناي منحاً دراسية بشكل سنوي ضمن برامج المنح الدراسية الجامعية، والهدف من هذه المنح الدراسية هو منح المتقدمين فرصة للدراسة في جامعة بروناي (UBD)، وجامعة السلطان الشريف علي الإسلامية (UISSA)، ومعهد بروناي للتكنولوجيا (ITB).

مميزات المنح الدراسية:

هذه المنح تعفي الدارسين من دفع الرسوم الدراسية وغيرها من الرسوم الإجبارية التي تحددها الجامعة لمدة البرنامج، بالإضافة إلى منحهم تذاكر السفر والعديد من البدلات الأخرى كمصروف الجيب الشهري وبدل الكتب وبدل أغذية.. إلخ.

كما أنه يتم توفير سكن للإقامة أو يتم منح الدارس بدل سكن إذا اختار ذلك، بالإضافة إلى العديد من المميزات الأخرى.

كيفية التقديم:

ويمكن الحصول على استمارات الطلب من مكاتب بعثات دولة بروناي الخارجية، أو من قسم المساعدة التقنية في وزارة الشؤون الخارجية والتجارة بدولة بروناي، كما يمكن تنزيل الاستمارات من الإنترنت.

وللمزيد عن هذه المنح يرجى مراجعة الموقع الرسمي للمنح الدراسية المقدمة من دولة بروناي.

المصدران

1 - BRUNEI DARUSSALAM NATIONAL EDUCATION FOR ALL 2015 REPORT
2 - http://www.mofat.gov.bn/Pages/BDScholarship.aspx

المدير الديني والعربي في المدرسة الإسلامية البرازيلية محمد أحمد أمامة:

هدفنا إعادة الهوية الإسلامية للمدرسة

أكد الشيخ محمد أحمد أمامة، المدير الديني والعربي في المدرسة الإسلامية البرازيلية؛ أن هناك نهضة شبابية عملت على إعادة الهوية الإسلامية للمدرسة؛ حيث زاد عدد مراحلها وأصبحت المواد الإسلامية والعربية مواد أساسية مسجلة في التربية كمواد تؤثر على النجاح والرسوب.

قال أمامة في حواره مع «المجتمع»: إن المدرسة تتميز بجوها الديني الذي يتم فيه التركيز على الجانب العملي، معتمدين على التقنيات الحديثة في التوجيه والتربية، مؤكداً أن عدد المسلمين زاد حتى بلغ ٩١٪ من الطلبة هذا العام.

● أعطنا نبذة عن المدرسة من حيث موقعها، وعدد الطلاب، وطبيعة المناهج والعملية الدراسية.

– تقع المدرسة الإسلامية البرازيلية في الناحية الشرقية لمدينة سان باولو في حي فيلا كروون، ويصل عدد الطلاب الدارسين فيها العام ٢٠١٦م نحو ٤٤٥ طالباً، موزعين على ٤ مراحل؛ هي: مرحلة الروضة، والمرحلة الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية.

ترجع بداية المدرسة الإسلامية البرازيلية للعام ١٩٦٧م، إلا أنها مرت بعدة عوامل تراجعت فيها حتى غلب عليها الطابع البرازيلي الصرف، وكانت مؤجرة كمدرسة خاصة.

وفي عام ١٩٩٨م قامت نهضة شبابية عملت على إعادة الهوية الإسلامية للمدرسة؛ حيث زاد عدد مراحلها وأصبحت المواد الإسلامية والعربية مواد أساسية مسجلة في التربية كمواد تؤثر على النجاح والرسوب.

وأقيم ضمن البناء مسجد تقام فيه يومياً صلاة الظهر، وكذلك صلاة الجمعة؛ حيث يقيم الطلبة صلاة الجمعة، ويشاركهم كذلك بعض الآباء من الجالية الإسلامية، وبحمد الله حسنت سيرتها بين أبناء الجالية فأقبلوا عليها من كل حدب وصوب متحملين المشاق من بُعد المسافة وازدحام الطرق إلى غير ذلك، راجين مثوبة من عند الله، ومستقبلاً أفضل لأبنائهم، فبدأ العد العكسي لغير المسلمين في المدرسة، وازداد عدد المسلمين حتى بلغ ٩١٪ من الطلبة والحمد لله هذا العام.

أما بالنسبة للمسلمين المستفيدين من المدرسة على مستوى الجالية فهو عدد لا بأس به، غير أن معظمهم لا يقيمون قريباً من المدرسة، والمسلمون الذين يقيمون قريباً منها معظمهم يستفيدون من خدماتها، كذلك وصل إلينا اللاجئون من الشرق الأوسط بعد ثورات «الربيع العربي».

● أرجو إلقاء الضوء على تجربة النجاح والتميز للمدرسة وكيف تحققت؟

– تتميز المدرسة الإسلامية بجوها الديني الذي نركز فيه على الجانب العملي؛ حيث أقمنا مسجداً داخل المدرسة تقام فيه الصلاة بما فيها صلاة الجمعة – كما أشرنا – ويتوزع الطلبة على ثلاث مجموعات حسب الترتيب العمري؛ لأن الخطاب يختلف من عمر إلى آخر، كما نعتمد على التقنيات الحديثة في التوجيه والتربية.

والحمد لله هذا العام تم ترميم بناء المدرسة حتى أصبحت الصفوف وجميع مرافق المدرسة في مظهر راق؛ حيث يوجد في كل فصل حاسوب ولوح إلكتروني وتبريد مركزي لتوفير الجو المناسب من الرفاهية للطالب أثناء دراسته.

كما يتم في بداية كل يوم لقاء عام مع جميع الطلبة، نقوم فيه بقراءة القرآن، وقراءة الحديث النبوي، وكله مع الترجمة باللغة المحلية، وبحمد الله هذه البرامج كانت سبباً في دخول بعض الطلبة الإسلام حتى من الأهالي.■

مدير مدرسة الرابطة الإسلامية بالنرويج لـ«المجتمع»:

بثُّ القِيَم في سلم أولوياتنا التعليمية

ذكر إبراهيم بالكيلاني، مدير مدرسة الرابطة الإسلامية في أوسلو بالنرويج، أنهم يضعون تعليم القيم في سلم أولوياتهم؛ فتحدّي القيم الفردية وسطوة المادية والصورة السلبية حول الإسلام، يجعل التحديات مضاعفة، والمغامرة كبيرة، لكنه أكد أن هذا هو الطريق الذي تتم به تعديل الصورة، وتنجذب إليه النفوس، ويفرز نماذج عملية تعيش بين المجتمع حاملة لقيم الإسلام التي هي في عمومها قيم إنسانية مشتركة.

حاوره: هاني صلاح

هناك ضرورة للجاليات الإسلامية في الغرب للمحافظة على هوية أبنائهم من لغة عربية وتربية إسلامية وحفظ القرآن الكريم

مدرسة الرابطة تعتمد على التعليم النشط في الارتقاء بمهارات الطالب المختلفة

وحول فكرة إنشاء المدرسة وبدايتها، قال بالكيلاني، وهو أيضاً مختص في علم النفس والتربية، في حواره مع «المجتمع»: كان هناك سعي نحو فتح مؤسسة تعليمية تربوية، تتجه لأبناء وبنات المسلمين، المقيمين بأوسلو تحديداً، لتعليمهم ما أمكن، وذلك ابتداء من تسعينيات القرن الماضي، ومنذ سنتين تم إعادة تشكيل المدرسة على أسس قانونية جديدة، ووفق هيكلة تستجيب للتحديات وتحقق الأهداف المرجوة.

● أعطنا نبذة عن المدرسة؛ متى بدأت؟ عدد الطلاب، طبيعية المناهج، العملية الدراسية.

– قامت أسباب عديدة، مهمة وجوهرية، دفعت بشكل قوي جميع المسلمين والعرب المقيمين بالغرب عموماً، للتفكير الجدي في التوجه نحو تكييف أمكنة، أو تحويل فضاءات، أو استغلال أماكن، أو تخصيص حجرات، أو فتح أقسام؛ لتعليم ما أمكن من أبناء وبنات المسلمين بعضاً مما يمكن تعليمه لهم، وتربيتهم عليه، مما يتعلق بالمحافظة على أسس وركائز هويتهم، وشخصيتهم الأم؛ من لغة عربية، وتربية إسلامية، وتعليم إسلامي، وتحفيظ لما تيسر من القرآن الكريم.

واستجابة من الرابطة الإسلامية بأوسلو النرويجية، لهذه التحديات والمتطلبات، وإدراكاً منها لأهمية توفير ما أمكن من فضاء تعليمي يصلح لأن يكون منطلقاً يستوعب ما أمكن من التلاميذ؛ كان هناك سعي نحو فتح مؤسسة تعليمية تربوية، تتجه لأبناء وبنات المسلمين، المقيمين بأوسلو تحديداً، لتعليمهم، وذلك ابتداء من تسعينيات القرن الماضي، ومنذ سنتين تم إعادة تشكيل المدرسة على أسس قانونية جديدة ووفق هيكلة تستجيب للتحديات وتحقق الأهداف المرجوة تحت اسم مدرسة الرابطة.

● اعرض تجربة النجاح والتميز في مدرسة الربطة، وكيف حققتم ما وصلتم إليه من إنجاز مع أبناء الجالية المسلمة في النرويج؟

– تعتمد مدرسة الرابطة

على التعليم النشط، الذي يكون محوره الارتقاء بمهارات الطالب المختلفة، فبالإضافة إلى المهارات اللغوية التي هي محور تعليم اللغة، نعطي حيزاً كبيراً أيضاً إلى المهارات الاجتماعية، فنظام الكفايات المتبع في النرويج، وكما هو في العديد من البلدان، يجمع بين المعرفة والمهارات الاجتماعية، في عملية متناسقة، الهدف منها هو تخريج جيل يكون متجذراً في العلوم وقادراً على التفاعل في محيطه الاجتماعي؛ مما يمنحه قدرة تكيّفية للعيش المشترك وترسيخ قيم التسامح والتنوّع والاحترام، فكلما اتسعت دائرة الاهتمام بالكفايات والمهارات الاجتماعية؛ سلم المجتمع من التعصّب والعنف، فالسلم الاجتماعي هو مطلب المجتمع، والنجاح هو في بناء قيم السلم في بداية التنشئة.

وهذه المسألة بالنسبة للمسلمين في الغرب تواجهها مجموعة من التحديات والتي تتجمّع أساساً في الصورة السلبية التي يحملها المجتمع حول الإسلام، فالحديث عن القيم الإسلامية نظرياً يمثّل تحدّياً كبيراً يواجه الأجيال، فبقدر ما تنشدّ إليها الأنظار عند قراءة التاريخ، بقدر ما تنفر من الصورة التي عليها حال المسلمين اليوم.

ونحن في مدرسة الرابطة نفتخر بأننا نضع تعليم القيم في سلّم أولوياتنا، فتحدّي القيم الفردية وسطوة المادية والصورة السلبية حول الإسلام يجعل التحديات مضاعفة، والمغامرة كبيرة، ولكن هذا الطريق الذي يتم به تعديل الصورة، وتنجذب إليه النفوس، ويفرز نماذج عملية تعيش بين المجتمع حاملة لقيم الإسلام التي هي في عمومها قيم إنسانية مشتركة.

وباختصار شديد نوجز إنجازاتنا في:

- تعليم نشط وتركيز على بناء القيم.
- ترسيخ قيم التنوّع والانفتاح والعيش فيه.
- جيل ندلف به إلى المجتمع بدأ يتصدّر مواقع الفعل.
- المحافظة على الهوية وتدعيم لغة القرآن بين الأجيال الحديثة.
- المساهمة بإيجابية في المجتمع وترك بصمات من شأنها وبالتراكم تعدّل من الصورة السلبية حول الإسلام والمسلمين.
- زرع الفرحة وتعميق الروابط الاجتماعية والتعارف.
- أصبحت التجربة محل نظر واهتمام، وهي كالنواة.■

جامعة المدينة العالمية بماليزيا..
تجربة رائدة في مجال التعليم عن بُعد

تعد تجربة جامعة المدينة العالمية من التجارب التعليمية الرائدة في عالمنا الإسلامي؛ وذلك لاتخاذها التقنيات الحديثة وسيلة فعالة لإنشاء عملية تعليمية متكاملة الأركان، وقد جمعت الحسنيين بوجود نظامين للتعليم؛ الأول هو التعليم المباشر في مقر الجامعة بماليزيا، والثاني هو التعليم عن بُعد من خلال الإنترنت، مع الاستفادة الكبيرة من تقنيات التعليم «أونلاين» وأنظمته لدعم التعليم المباشر كذلك، فأصبحت مجمل العملية التعليمية بشقيها منضبطة بضابط التقنيات ومنظمة بأدواتها، ولو قارنا الطاقة التشغيلية للجامعة بالجامعات التقليدية مثلاً لوجدنا أن التقنيات والأنظمة الحاسوبية اختصرت الوقت والجهد والأعداد الكبيرة من الموظفين مع تميزها بالدقة والتنظيم المتميز.

د. عبدالله رمضان (*)
أستاذ الأدب والنقد المشارك وخبير التعليم الإلكتروني

لمع اسم جامعة المدينة العالمية بين المؤسسات التعليمية الماليزية العريقة في فترة قصيرة لا تتجاوز عقداً من الزمان؛ حيث ظهرت بالتصنيفات العالمية للجامعات باحتلالها المركز الخامس على الجامعات الماليزية الخاصة، والمركز السابع عشر ضمن الجامعات الماليزية عموماً، بحسب التصنيف الأسترالي للجامعات والمعاهد العالمية (ICUS4) للنصف الثاني من عام ٢٠١٦م.

الجامعة تحتل المركز الخامس على الجامعات الماليزية الخاصة والسابع عشر ضمن الجامعات الماليزية عموماً

مسار التميز

نشأت جامعة المدينة العالمية في عام ٢٠٠٧م، وفي رؤية القائمين عليها العديد من الأسئلة: كيف نكون مختلفين؟ وكيف نصبح متميزين؟

ويجيب عن ذلك ما كتبه مديرها التنفيذي أ.د. محمد بن خليفة التميمي: كان لزاماً علينا في هذه الجامعة الفتية ونحن في بداية نشأتها أن نختط لأنفسنا مساراً يختلف عن بقية الجامعات، فعقدنا عزمنا - بعد عون الله - بأن نقيم صرحاً علمياً يكون جسراً يعبر من خلاله طلاب العلم وأجيال المعرفة إلى العلوم بشتى فنونها، واخترنا أن يقوم أساس هذا الصرح على التقنية الحديثة باعتبارها أهم الأدوات في عصرنا الحاضر التي يجب على المتعلم أن يمتلك زمامها؛ ليستطيع من خلالها أن يمتلك مفاتيح المستقبل، باعتبار أن التقنية قد هيمنت على كل مجالات الحياة، فلم يعد يخلو مجال من المجالات منها، ولم يبق مكتب ولا منزل إلا وقد احتلت منه أدوات التقنية مكاناً.

مصطلحات ودلالات

ولعلنا قبل الخوض في إلقاء الضوء على تجربة الجامعة، نجد لزاماً توضيح عدد من المصطلحات التي تتردد وقد يدرك معناها بدقة كثير

من القراء، فالتعليم المباشر معروف وهو ما نجده في أكثر الجامعات حول العالم، حيث تتم العملية التعليمية في قاعات درس، ويلقي الأستاذ محاضراته ويتلقاها الطلاب وقد تتخللها نقاشات علمية حية.

أما التعليم عن بُعد، فهو نظام تعليمي يكون الطالب فيه في مكان، والمحاضر في مكان آخر، وتستخدم وسائل الاتصال المتعددة لإلقاء المحاضرات، كـ«الفيديو كونفرانس» مثلاً.

أما التعليم الإلكتروني فهو نوع من أنواع التعليم عن بُعد، تستخدم فيه شبكة المعلومات الدولية الإنترنت لإقامة العملية التعليمية كاملة من خلال أنظمة برمجية معدة خصيصاً لذلك.

فالتعليم الإلكتروني إذن من خلال الأنظمة البرمجية المخصصة للتعليم يمكن من خلاله إلقاء المحاضرات المتزامنة، حتى لو تباعد أطراف العملية التعليمية، وكان الطلاب في بيوتهم والمحاضرون في بيوتهم أو مقرات عمل مهيأة بحاسوب ومايكروفون، وهذه الأنظمة التي تتيح ذلك تسمى الفصول التخيلية Virtual Classes، وتوجد كذلك أنظمة إدارة التعليم LMS، وهي تتيح التفاعل غير المتزامن بين الطلاب والأساتذة، وتتيح للمحاضرين كذلك إنشاء المحتوى التعليمي وعرضه وبنوك الأسئلة والتدريبات ووضع الأنشطة والاختبارات، والتقييم والتصحيح، وإمكانية التغذية الراجعة، واستخدام الوسائط المتعددة.

وتوجد كذلك أنظمة الحرم الجامعي، وهي تلك الأنظمة المعنية بالعملية الإدارية من تسجيل الطلاب ورصد درجاتهم ومتابعة حالات الغياب والحضور، بل متابعة الجوانب المالية للطالب وغيرها من متطلبات ذلك الجانب.

إذن تتآزر ثلاثة أنظمة في العملية التعليمية الخاصة بالتعليم عن بُعد من خلال الإنترنت؛ نظام الفصول التخيلية، ونظام إدارة التعلم، ونظام الحرم الجامعي.

وقد اعتمدت جامعة المدينة العالمية على هذه الأنظمة وأسهمت في تطوير العديد منها من خلال القسم التقني بالجامعة، وعملية التطوير دائمة لا تتوقف للوصول إلى أفضل الإمكانات والصيغ التي تيسر على أطراف العملية التعليمية أداء مهامهم بكفاءة.

الجامعة في دائرة الضوء

ومن الجدير بالذكر أن هذه الجامعة مؤسسة تعليمية مستقلة غير ربحية، وكانت قد حرصت على ألا تفتح أبواب القبول لطلبتها إلا بعد الحصول على التصاريح الكاملة للجامعة، وكذلك الاعتراف الأكاديمي لبرامجها الدراسية، فهي معترف بها من وزارة التعليم العالي الماليزية، وقد حصلت على الترخيص والاعتماد الرسمي للتشغيل بموجب الوثيقة الصادرة من وزارة التعليم الماليزية برقم (KPT/JPS/DFT/US/B22)، بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠٠٧م، وتخضع لقوانين وزارة التعليم العالي الماليزية.. فالطالب بعد أن يتسلم شهادته المعتمدة من الجامعة يستطيع أن يصادق عليها من وزارة التعليم الماليزية، ومن ثم بإمكانه أن يصادق عليها من وزارة الخارجية الماليزية، وبعدها من سفارة بلاده في دولة ماليزيا.

والطلاب في الجامعة ينتمون لأكثر من ١٠٠ جنسية حول العالم، والتحاقهم بجامعة مثل جامعة المدينة يكسبهم العديد من المهارات الحديثة، بالإضافة إلى التخصص الذي ينتسبون إليه؛ مما يجعل خريجها متميزاً جامعاً بين التخصص ومهارات تقنية متعددة.

وعلى الرغم مما تتيحه الجامعة من تواصل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس؛ فإنها تتيح مساحة كبيرة من التعلم الذاتي الذي يقوم على تحفيز المهارات الكامنة لدى الطالب بما فيها مهارة التفكير والوصول الذاتي إلى المعلومة من خلال مجموعة من الوسائل، والطرق المتنوعة التي تجمع بين التشويق والمتعة والتطبيق العملي لعدد من الطرق التدريسية الحديثة.

وهي تقدم العلم للدارس في أي بقعة يكون فيها اتصال بشبكة الإنترنت، مستفيدة في ذلك من وسائل الاتصال الحديثة، وقد التحق بالجامعة طلاب كثر وخصوصاً من أفريقيا؛ حيث يمثل التعلم من خلال الإنترنت لهم مخرجاً مهماً وفرصة كبيرة تتجاوز عقبات الزمان والمكان التي يكثر مثلها في مناطق عدة بأفريقيا.

كذلك يمثل التعلم من خلال الإنترنت الذي تتيحه الجامعة فرصة كبيرة للسيدات اللائي يجدن صعوبة في الانتظام بمؤسسات التعليم المباشر؛ مما يحل مشكلات اجتماعية وتعليمية كبيرة لأولئك السيدات وعوائلهن وأولادهن، فتستطيع المرأة أن تتعلم وهي في بيتها وتراعي أسرتها وأولادها.

وجامعة المدينة العالمية

تعتمد على التقنية الحديثة باعتبارها أهم الأدوات في عصرنا الحاضر

ثلاثة أنظمة تتآزر في العملية التعليمية الخاصة بالتعليم عن بُعد: الفصول التخيلية وإدارة التعلم والحرم الجامعي

تقدم برامج متنوعة ومتعددة المستويات؛ مثل برامج الدبلوم والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه، والدورات القصيرة في شتى المجالات والتخصصات، بحسب حاجات الدارسين التعليمية، وظروفهم المعيشية والوظيفية، وذلك من خلال ما يزيد على ٤٠ برنامجاً دراسياً في شتى المجالات والتخصصات.

والجامعة تقدم عشرات البرامج التعليمية المتنوعة، تتمثل في:

- بكالوريوس العلوم الإسلامية: (تخصص الفقه وأصوله، تخصص الحديث، تخصص القرآن الكريم وعلومه، تخصص الدعوة وأصول الدين).
- بكالوريوس اللغات: (تخصص اللغة العربية وآدابها).
- بكالوريوس تقنية المعلومات.
- بكالوريوس إدارة وتطوير الأنظمة.
- بكالوريوس في إدارة الأعمال.
- بكالوريوس في إدارة الأعمال (تخصص التجارة الإلكترونية).
- بكالوريوس في علوم الحاسوب.
- بكالوريوس هندسة مدنية.
- بكالوريوس هندسة الكهرباء والإلكترونيات.
- دبلوم في نظم المعلومات الإدارية.
- دبلوم في تقنية المعلومات.
- دبلوم هندسة مدنية.
- البرنامج التمهيدي في اللغة العربية والعلوم الإسلامية.
- البرنامج التمهيدي للهندسة.

وتتكون الجامعة حتى الآن من عدد من الكليات والمراكز، تتمثل في:

- كلية العلوم الإسلامية.
- كلية اللغات.
- كلية الحاسب الآلي وتقنية المعلومات.
- كلية العلوم المالية والإدارية.
- كلية التربية.
- كلية الهندسة.
- عمادة الدراسات العليا.
- مركز اللغات.

والهيئة الإدارية للجامعة تتمثل في عدد من الوكالات، هي:

- وكالة الشؤون الأكاديمية.
- وكالة الشؤون الطلابية.
- إدارة الشؤون الإدارية.
- وكالة البحوث والتطوير.
- إدارة الشؤون المالية.
- وكالة الجامعة للعلاقات الخارجية.
- إدارة التقنية.
- إدارة المكتبة.
- المجالس واللجان الدائمة.

ولأن الجامعة تقوم في الأساس على التقنية ولأهمية وجود مراجع علمية متنوعة لطلابها؛ أنشأت في بوابتها الإلكترونية قسماً خاصاً بمكتبة إلكترونية بها عشرات الآلاف من الكتب الإلكترونية مبوبة ومفهرسة مع إمكانات بحث ميسرة تتيح للطالب والأستاذ الاستفادة القصوى من محتوى معرفي ضخم.

سجل الزائرين

وقد شرف الجامعة العديد من الشخصيات العامة والمسؤولين العرب والمسلمين، وتركوا انطباعاتهم مكتوبة عن الجامعة ونشاطها الذي يسعى لتقديم كل جهد متميز خدمة لطلاب الأمة في كل مكان، من هؤلاء صاحب السمو الأمير د. بندر بن سلمان بن محمد آل سعود، رئيس الهيئة التأسيسية لمشروع جامعة المدينة العالمية، حيث قال: إن جامعة المدينة العالمية سوف تمثل بإذن الله نبراساً للعلم، وستخدم بما تمتلكه من تقنيات وتخصصات شريحة كبيرة من شرائح المجتمع على اختلاف ظروفهم وأحوالهم.

وذكر د. جار الله بن صالح الغامدي، عميد كلية علوم وهندسة الحاسب الآلي بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، عنها قائلاً: تشرفت بزيارة جامعة المدينة العالمية، واطلعت على ما قام به العاملون من تحديد أسلوب علمي جامعي راق يعتمد على التعليم الإلكتروني، ولقد أثلج صدري ما رأيت من عدة جوانب؛ الرؤية الشاملة لهذا الأسلوب من التعليم إدارةً ومنهجاً وخدمات.

تقدم العلم للدارس في أي بقعة يكون فيها اتصال بشبكة الإنترنت مستفيدة في ذلك من وسائل الاتصال الحديثة

الطالب يستطيع أن يصادق على شهادته من وزارة التعليم الماليزية ومن ثم وزارة الخارجية الماليزية وسفارة بلاده في ماليزيا

وأشاد أ.د. محمد نبيل غنايم، أستاذ الشريعة الإسلامية بدار العلوم – جامعة القاهرة، قائلاً: مشروع جامعة المدينة العالمية مشروع عملاق يخدم الإسلام والمسلمين في كل مكان، ويتيح الفرصة السهلة أمام الراغبين في الدراسات الإسلامية في جميع البلاد، ويقدم الرسالة الإسلامية الصحيحة في ثوب ناصع البياض على أيدي عشرات من كبار الأساتذة المتخصصين في شتى الفروع الإسلامية، وهو يقدم الدعوة الإسلامية في صورة علمية معاصرة تجمع بين الأصالة وكتب التراث والمعاصرة بأحدث وسائل الاتصال والتقويم.

وكتب عنها د. خالد بن شجاع العتيبي، كلية التربية الأساسية قسم الدراسات الإسلامية – الكويت: تُعد بحق نقلة نوعية في الدراسات الجامعية المفتوحة، ووسيلة عظيمة لنقل العلم وإيصاله إلى الخلق، بصورة راقية وسهلة ميسرة، جمعت بين سلامة المناهج وقوتها العلمية، وهذه الجامعة تعتبر صرحاً إسلامياً متميزاً.

وقال في حقها د. وليد محمد عبدالله العلي، أستاذ الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت: تشرفت بزيارة جامعة المدينة العالمية، المؤسسة على تقوى من الله ورضوان في الدار والإيمان، فسرني ما رأيت من الجهود المباركة المشكورة، والمساعي المبرورة.■

(*) تم الاعتماد في توثيق مادة هذا المقال على الموقع الرسمي للجامعة على الإنترنت.

أبرز ٤ تصنيفات عالمية لتقييم جودة التعليم

تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD):

يعتمد هذا التصنيف على المقارنة بين جودة التعليم ونسبة النمو الاقتصادي في الدول المعنية، ويخص المدارس التي يدرس فيها الطلاب حتى سن الـ١٥ عاماً.

التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع:

تقرير يصدره «معهد اليونسكو للإحصاء» الذي يعتبر المصدر الرئيس لجمع البيانات حول التعليم في العالم، وينشر هذا التقرير السنوي بيانات موسعة عن جميع أهداف التعليم للجميع، إضافة إلى المعونة المقدمة لمجال التعليم.

تقرير «بيرسون» لأفضل الأنظمة التعليمية:

مؤسسة متخصصة في تقديم خدمات التعليم في العالم، تقدم بشكل سنوي تقريراً دولياً جديداً يسلط الضوء على أفضل الأنظمة التعليمية في العالم.

تقرير التنافسية العالمية:

يصدر التقرير سنوياً عن المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يقيّم اقتصادات ١٤٠ بلداً ويصنّفها استناداً إلى أكثر من ١٠٠ مؤشّر، مع اعتبار التعليم أحد المحددات الرئيسة للقدرة التنافسية الاقتصادية.

تقرير التنافسية العالمية.. التعليم مؤشرات وترتيب

من المقاييس العالمية المعروفة في تقييم وضع التعليم بالدول «مؤشر التعليم الأساسي» والذي ترد نتائجه في التقرير السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويضم ١٣٥ دولة، وتقوم فلسفة التقرير على ثلاثة أركان أساسية، وهي:

مؤشر الصحة والتعليم الأساسي

التعليم العالي والتدريب

الابتكار

وطبقاً لآخر تقرير صدر كان ترتيب الدول العشر الأولى عالمياً كالتالي:

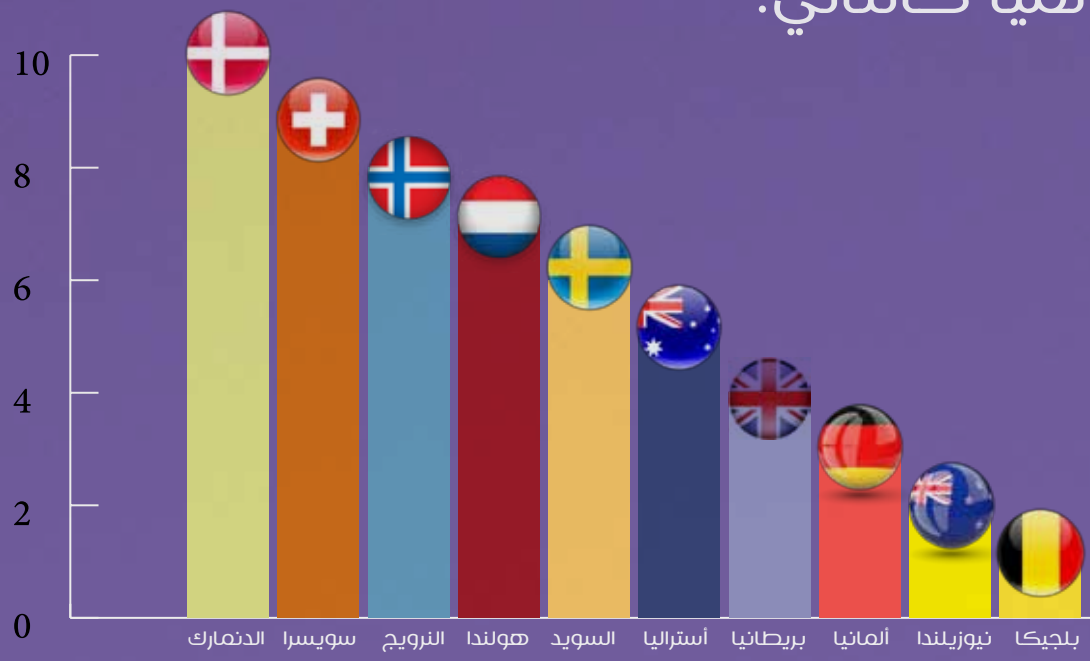

١- الدنمارك
٢- سويسرا
٣- النرويج
٤- هولندا
٥- السويد
٦- أستراليا
٧- بريطانيا
٨- ألمانيا
٩- نيوزيلندا
١٠- بلجيكا

الترتيب للدول الإسلامية العشر:
١- قطر
٢- كازاخستان
٣- ماليزيا
٤- ألبانيا
٥- السعودية
٦- البحرين
٧- أذربيجان
٨- الأردن
٩- طاجيكستان
١٠- البوسنة